



مجلة التراث

J-ALT

2018/ Vol:8 N°01

Available online at: <http://www.asjp.cerist.dz>

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/323>

العنف الأسري فاعل ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر

الدكتور بوحنيكة نذير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر.

مجلة التراث، العدد 29 / ديسمبر 2018، المجلد الأول، الجزء الثاني

لتوثيق هذا المقال:

بوحنيكة نذير، العنف الأسري في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر، مجلة التراث، العدد 29، المجلد الأول، ديسمبر 2018.

تاريخ الإيداع: 2018/02/24

تاريخ النشر: 2018/12/15

تاريخ قبول النشر: 2018/12/29



الملخص:

تهدف هذه الورقة العلمية إلى محاولة الرصد بالدراسة والتحليل وإبراز أهم التحولات الاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري خلال السنوات الأخيرة، والتي كانت نتيجة لعدة عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية وتكنولوجية لم يستطع المجتمع مواكبتها ومجابهتها، وبالتالي ساهمت في ظهور عدة مشكلات اجتماعية كانتشار العنف داخل مختلف المؤسسات. وتعد الأسرة أول المؤسسات الاجتماعية التي تأثرت بذلك، وظهر في شكل العنف الأسري الذي يتجسد في سوء العلاقات الإنسانية داخل الأسرة.

الكلمات المفتاحية:

العنف الأسري، التحولات الاقتصادية، فقر، بطالة.

Résumé:

Cet article vise à dévoiler, par l'étude et l'analyse, les grandes mutations économiques que la société algérienne a connues pendant les dernières années engendrées par différents facteurs socio-économiques, politiques, sécuritaires et technologiques ne pouvant-être assimilés par la société. En effet, cela a causé l'apparition de nombreux problèmes comme la propagation de la violence au sein des différentes institutions. La famille, étant l'une des institutions sociales, est influencée par ces mutations par l'émergence d'une sorte de violence familiale caractérisée par la dégradation des relations humaines dans l'enceinte de la famille.

Mots-clés :

Violence familiale – Mutations économiques – Pauvreté – Chômage

شهد المجتمع الجزائري تحولات اقتصادية عميقة مست مختلف مكوناته وأنساقه البنائية ومؤسساته الاجتماعية، ونجد الأسرة من بين هذه المؤسسات التي نالت مختلف مظاهر وأشكال التغير، ومن أهم المظاهر التي برزت إلى الواجهة داخل الأسرة الجزائرية وأصبحت الشغل الشاغل لكل القوى الاجتماعية، الدينية، الاقتصادية... العنف الأسري الذي يعد من أخطر أشكال العنف نظرا لما يصاحبه من نتائج سلبية ليس على مستوى الأسرة فحسب وإنما يتعدى إلى المجتمع بأكمله.

ومن هذا المنطلق تحاول هذه الورقة معالجة مشكلة العنف الأسري في ظل التحولات الاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال إبراز مفهوم العنف الأسري، وضحاياه، وأشكاله، ثم التطرق إلى أهم التحولات الاقتصادية التي شهدتها المجتمع الجزائري والمتمثلة بالدرجة الأولى في البطالة والفقر، وكذلك التعرض إلى علاقة الفقر والبطالة بالعنف الأسري.

أولا: مفهوم العنف الأسري

يعتبر العنف الأسري من أخطر أنواع العنف وأقدمها، وهو من أنواع العنف المسكوت عنها والغير مصرح بها خاصة في المجتمعات العربية نظرا لخصوصية المشاكل الأسرية وحساسيتها والعنف الأسري أو العائلي هو "جميع الأفعال التي يقوم بها أحد أعضاء العائلة وتلحق ضررا ماديا أو معنويا أو كليهما بعضو آخر في نفس، ويعني هذا بالتحديد الضرب بأنواعه، وحبس الحرية، والحرمان من حاجات أساسية، والإرغام على القيام بفعل ضد رغبة الفرد، والطرده والتسبب في كسور أو جروح، والتسبب في إعاقة وقتل" (1).

يتضح من خلال هذا المفهوم أن العنف الأسري هو كل أذى سواء كان جسدي أو لفظي أو نفسي يرتكب من طرف أفراد الأسرة، ويكون الضحية هو أضعف عناصر الحلقة داخل الأسرة، والذي يمارس اتجاه مختلف أشكال العنف السالفة الذكر باستعمال الضرب بأنواعه والشتم والاحتقار وتهديد الزوجة بالطلاق، وحرمان أفراد الأسرة من الحاجات الأساسية مما يفضي إلى آثار نفسية وصحية وقد يفضي في أحيان أخرى إلى الإعاقة والقتل.

ثانيا: أشكال العنف الأسري

1- العنف الجسدي: ويتمثل هذا النوع من العنف في ممارسة القوة الجسدية اتجاه أحد أفراد الأسرة بهدف إلحاق الأذى والضرر به، وذلك يكون باستعمال آلات أو بالأيدي كالشد من الشعر، الرفس بالأرجل، الكي بالنار... الخ.

2- العنف اللفظي: وهو من أكثر أشكال العنف شيوعا، ويتمثل في استعمال الكلام البذيء والألفاظ النابية من سب وشتم، وهو لا يتماشى مع الدين والأعراف والتقاليد.

3- العنف الرمزي: وهو المتمثل في استخدام طرق ووسائل رمزية في العنف كالاقتدار وتوجيه الاهانة والتقليل من شأن أحد أفراد الأسرة أمام الآخرين، الامتناع عن النظر، عدم التكلم، وهذا الشكل من العنف يترك آثارا وترسبات نفسية خطيرة تكون بعيدة المدى ونظرا لخطورته يعرف أيضا باسم العنف الهادئ، اللامرئي، اللامحسوس.

4-العنف الجنسي:هو كل فعل يقوم به أحد أفراد الأسرة ويكون لديه عدة أشكال من بينها ما يقوم به البالغون من تحرش واعتداء جنسي على الأطفال أو القاصرين، وقد يكون بإرغام الزوج للزوجة بممارسة سلوكيات جنسية محرمة شرعا، أو ممارسة الشذوذ الجنسي مع أحد أفراد الأسرة، ومثل هذه السلوكيات تعتبر من الطابوهات في المجتمعات العربية الإسلامية.

ثالثا: ضحايا العنف الأسري

يتعدد ضحايا العنف الأسري بتعدد الأطراف المكونة للعلاقات الأسرية، ويكون دائما الضحية هو الحلقة الضعيفة في هذه العلاقة ويمكن إبراز ضحايا العنف الأسري في:

1-المرأة:وهي الضحية التي يمارس عليها كل أذى بدني أو لفظي أو نفسي أو جنسي يصدر من طرف أحد أفراد الأسرة أو المحيطين بها من الأقارب سواء كانت زوجة أو بنت أو أخت ويمارس العنف اتجاهها كحق مشروع لكونها امرأة.

2-الأطفال: وهم أكثر ضحايا العنف الأسري يمارس اتجاههم شتى أنواع العنف اللفظي والجسدي والنفسي والجنسي التي تصدر من قبل الوالدين، أو المحيطين بالطفل من الأقارب في الوسط الأسري مما يؤثر على بناء شخصيته وعدم توافقه اجتماعيا في مراحل نموه.

3-المسنين:وتصنف هذه الفئة أيضا من ضحايا العنف الأسري ويعتبر العنف الذي يتعرضون له من طرف أحد أفراد الأسرة بأنه "أي أذى جسدي أو عقلي، أو نفسي، أو أي نوع من الإهمال يتعرض له كبير السن من شخص مسئول عن رعايته تحت ظروف تهدد أو تضر بصحته وسعادته" (2)، وهذا العنف يتفق أيضا مع العنف الموجه ضد المرأة والطفل داخل الأسرة باعتباره إلحاق الأذى الجسدي واللفظي والنفسي بالإضافة إلى الإهمال وسوء الرعاية الصحية وعدم الاهتمام بنظافة المسن مما يضر بصحته واستقراره النفسي.

4-الرجال: وهو من أشكال العنف الأسري المسكوت عنها والغير مصرح بها خاصة في المجتمعات العربية، وهذا لتفادي اللوم الاجتماعي والاحتقار وعدم التقليل من مكانة وسلطة الرجل باعتباره مصنف في قمة الهرم الاجتماعي، ومن أكثر أشكال العنف شيوعا ضد الرجل في الوسط الأسري، العنف اللفظي، العنف الرمزي مثل الاحتقار، عدم قيام الزوجة بواجباتها المنزلية اتجاه الزوج على أكمل وجه، وتقدم الزوجة على مثل هذا النوع من العنف لأنها لا تستطيع ممارسة العنف الجسدي ضد الرجل لطبيعة بنيتها الفزيولوجية أضعف من بنية الرجل.

رابعا: أهم التحولات الاقتصادية في الجزائر(البطالة،الفقر)

1: البطالة في الجزائر وعلاقتها بالعنف الأسري

أ- واقع البطالة في الجزائر

جدول رقم (1)

تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال السنوات (1966-1977-1987-1997-2007-2011)

السنوات	196	197	1987	1997	2007	2011
	6	7				
نسبة البطالة %	32.9	22.0	21.4	26.41	13.8	10.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات. مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع. حوصلة إحصائية من 1962 إلى 2011. جوان 2013. الجزائر: الديوان الوطني للإحصائيات، ص 69.

يتضح من خلال المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه أن نسبة البطالة في الجزائر في انخفاض مستمر فبعدما كانت سنة 1966 تقدر بـ 32.9% انخفضت إلى 22.0% سنة 1977، ثم إلى 21.4% سنة 1987 إلا أنها ارتفعت مجددا سنة 1997 لتصل 26.41% وعادت الانخفاض سنة 2007 لتصل النسبة إلى 13.8% وانخفضت إلى 10.0% سنة 2011.

وما يمكن قوله هنا أن مشكلة البطالة في الجزائر مرت بعدة مراحل وكل مرحلة كانت لها أسبابها إذ " يمكن ربط مشكل البطالة في الجزائر الذي عرفته في الستينات والسبعينات بالسياسة الاقتصادية 1966-1977 والتي أعطت الأولوية للصناعة الثقيلة قبل الفلاحة وبالتالي فلم تكن مناصب العمل كافية لتغطية حاجات السكان التي ترتفع بنسبة 3.2% سنويا" (3).

وترجع أسباب البطالة في مرحلة الثمانينيات والتسعينيات " لعدة عوامل متداخلة، بالإضافة إلى عامل النمو الديمغرافي، ساهمت الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 في رفع معدلات البطالة من خلال ضعف نسبة النمو الاقتصادي لم تتوقف بل انخفضت الاستثمارات العمومية منذ سنة 1986، كما أن عدد مناصب الشغل الموفرة خلال الفترة 1985-1989 لم يتعد 75000 منصب شغل كمتوسط سنوي خلال الفترة بعدما كان قد بلغ 140000 منصب شغل خلال الفترة 1980-1984 والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت ابتداء من سنة 1989 والتي تدعمت بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة 1994-1998 ساهمت في رفع معدل البطالة من خلال إجراء تسريح عمال المؤسسات العمومية الاقتصادية التي عانت من حالة عجز هيكلي ومالي، إذ بلغ عدد العمال المسرحين خلال الفترة 1994-1998 300000 عامل حسب أرقام المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي" (4)

وبالرغم من التحسن الملحوظ في انخفاض نسبة البطالة في الجزائر مقارنة بين سنة 1966 التي قدرت بـ 32.9% وسنة 2011 المقدرة بـ 10.0%، إلا أن الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية للحد من تفاقم البطالة لم ترق إلى المستوى المنشود.

إن التغير الاجتماعي السريع الذي عرفته الجزائر خلال السنوات الأخيرة وما ترتب عنه من انتشار البطالة خاصة في أوساط الشباب أفرز جملة من الآثار السلبية في شكل سلوك مناف للمعايير الأخلاقية والاجتماعية والقواعد القانونية تعمل على تفكيك النسيج الاجتماعي وإضعاف العلاقات الاجتماعية حتى بين أفراد الأسرة الواحدة وطغيان القيم المادية على القيم المعنوية، فبعدما عجز الشباب عن تحقيق أهدافهم المشروعة من خلال حصولهم على عمل مشروع لجئوا إلى سبل غير مشروعة للحصول على حاجاتهم كالنصب والاحتيال والسرقة، والأمر الخطير أن هذه السلوكيات الانحرافية أصبحت ترتكب داخل الوسط الأسري ومع الأولياء مما يدل على انحلال القيم الاجتماعية للأبناء بسبب الوضع الاقتصادي المزري وبسبب البطالة، وعليه تعد هذه الأخيرة " من أخطر الآفات الاجتماعية التي تهدد النسيج الاجتماعي نظرا لتأثيراتها السلبية وانعكاساتها المرضية داخل المجتمع، إذ تؤدي إلى انحلال القيم والمعايير الاجتماعية... كما أنها تؤثر على الحالة النفسية للفرد إذ تشعره بالنقص والإحباط، وهو ما يؤدي به إلى المعاناة من حالة سوء التوافق Mal ajustement والتي تتجسد مظاهرها في الانعزالية عن المجتمع والشعور بالاغتراب وفقدان الانتماء، وهو ما يضعف تمسك الفرد وامتثاله للمعايير الاجتماعية والقواعد القانونية السائدة مما يدفع إلى ارتكاب أفعال إجرامية يعبر من خلالها عن وجوده ونظرتة للمجتمع" (5).

وعليه يمكن القول أن البطالة هي من العوامل التي يكون لها تأثير في تدهور واضطراب العلاقات الأسرية خاصة إذا كان الوضع الاقتصادي للأسرة متدهور مما يجعل العنف السبيل الوحيد للتعبير عن أوضاعهم الاقتصادية المزرية في ظل غياب توفير الاحتياجات الضرورية للأسرة ولهذا " يعد الوضع الاقتصادي المريح هو الذي يضمن للأسرة إشباع احتياجاتها واستقرارها وإدماجها في المجتمع أكثر، ويوفر لها فرص أوسع للتحكم في العملية التربوية والأبناء بدورهم يكونون أكثر تشجيعا على التحكم واكتساب المهارات وعدم الدخول في سوق العمل بصفة مبكرة الأمر الذي يؤهلهم للاندماج في المجتمع، بل أكثر من ذلك إذا كانت الأسرة تعاني من وضع اقتصادي صعب أو من بطالة وهامشية في المجتمع، فتزول بذلك القدوة التي يضطر الابن للبحث عنها في جهات أخرى" (6)، ولذلك يعتبر الوضع الاقتصادي المريح للأسرة من أهم العوامل الواجب توفرها في تربية الأبناء من خلال توفير مختلف احتياجاتهم وهذا للمحافظة على العلاقات الأسرية هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا كان وضع الأسرة الاقتصادي صعب وتعاني من بطالة الأبناء خاصة إذا كانوا في مرحلة الشباب فإن ذلك يؤدي بهم إلى الشعور بالنقص والإحباط وعدم الامتثال للقيم والمعايير الاجتماعية ما قد يؤدي بهم إلى ممارسة داخل الأسرة.

2- الفقر في الجزائر وعلاقته بالعنف الأسري:

أ- التطور الكمي للفقر في الجزائر:

جدول رقم (2)

تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر للفترة (1995-2005)

البيان	1995	1999	2000	2004	2005
معدل الفقر	25.23	23.35	22.98	18.15	16.60
معدل الأمية	/	33.40	32.80	28.00	23.70
معدل تطور الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية	13	/	6	3.5	3.5

المصدر: مراد، ناصر. "التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر". مجلة التواصل، العدد 26، (جوان 2010): ص 149.

يتضح من خلال المعطيات الواردة في الجدول أن مؤشر الفقر البشري في الجزائر شهد انخفاضاً ملحوظاً، فبعدما كان يقدر بـ 25.23% سنة 1995 انخفض إلى 16.60% سنة 2005.

ويرجع هذا الانخفاض في مؤشر الفقر من خلال اعتماد "الدولة على السياسة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتركيز على دعم السلع الغذائية الضرورية، ومنذ سنة 1991 تخلت الدولة عن تلك السياسة وعوضتها بمساعدة مباشرة للفئات المحرومة، كما أن الاهتمام المتزايد الذي توليه الحكومة لمكافحة الفقر أدى إلى إسناد وزارة التضامن الوطني مهمة جديدة تتعلق بمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي" (7) بالإضافة إلى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 الذي من أهدافه الأساسية مكافحة الفقر وذلك بإنشاء مناصب الشغل وتحسين مستوى معيشة السكان وتحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الوطني ونتيجة لذلك عرف مؤشر الفقر تحسناً ملحوظاً في مختلف المجالات، ففي مجال التعليم بذلت الدولة الجزائرية جهوداً كبيرة في مجال محاربة الأمية والتي كان أثرها واضحاً في تقليص نسبة الأمية، حيث تراجعت من 33.40% سنة 1999 إلى 23.70% سنة 2005.

وفيما يخص معدل الأطفال الذين يعانون سوء التغذية فقد شهد تحسناً معتبراً، حيث تراجع من 13% سنة 1999 إلى 3.50% سنة 2005 هذا وإن دل على شيء فإنما يدل على تحسن المستوى المعيشي للأفراد وتزايد اهتمام الدولة بصحة الطفل من خلال توفير كل الضروريات الصحية والغذائية لينمو في أحسن الظروف نمواً سليماً.

ب- علاقة الفقر بالعنف الأسري:

"إن مشكلات الفقر لبلد من البلدان تؤثر وتشارك في الزيادة أو التقليل من الظاهرة الاجرامية... لهذا فقد أخذت مسألة الفقر حجما واسعا في المجتمع الجزائري ما يعتبر عاملا مساعدا في انتشار الظاهرة الاجرامية، وليس من قبيل الصدفة أن نلاحظ العلاقة الجدلية بين الجوع والأمية والتخلف الاقتصادي" (8).

كما يعتبر الفقر من بعده الاجتماعي والاقتصادي من بين العوامل المؤدية للعنف، والتي تهدد استقرار العلاقات الأسرية، حيث تؤكد ذلك الباحثة " مصاييح فوزية" من خلال دراستها الموسومة بـ "ظاهرة التسول في المجتمع الحضري الجزائري" "أن الشؤون المالية تلعب دورا هاما في تحقيق الاستقرار الأسري، ويعتبر توفير الأساس المادي من الأمور الحيوية في حياة الأسرة، وفي الواقع فإن كثيرا من حالات الفشل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للأسرة يرتبط بالفقر وانعدام الدخل أو سوء التصرف وانعدام التخطيط لميزانية الأسرة مما يدعو إلى الارتباك الأسري وبالتالي تصدع الأسرة وتفككها" (9).

بالإضافة إلى ذلك فإن "غياب التكفل بالفرد قد يؤدي إلى الشعور بالحرمان المادي، وهنا يجب أن نؤكد على أن المسألة لا تتعلق بمهنة الوالدين، وإنما بمدى تقدم هؤلاء الدعم المادي الكافي لأبنائهم خاصة مع طغيان الاستهلاك كقيمة جديدة ورغبة الأبناء في مسايرة الأوضاع المادية الاستهلاكية في المجتمع" (10).

إن ما سبق ذكره يؤكد أن الفقر يشكل عائقا في طريق نجاح العلاقات الأسرية، لما ينتج عنه من آثار سلبية تظهر في شكل صراع بين أفراد الأسرة بسبب الظروف الاقتصادية السيئة، حيث لا يجدون أي وسيلة للتعبير عن أوضاعهم المزرية وإشباع حاجاتهم النفسية وبالتالي تحدث لهم حالة من الاضطراب النفسي باعتبار أن الفقر يؤثر على الحالة النفسية للفرد إذ يشعره بالنقص والإحباط وعدم الاستقرار النفسي هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم تمسكه وامتثاله للقيم الاجتماعية والأخلاقية وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى اضطراب وتوتر العلاقات الأسرية التي تكون على شكل عنف بمختلف أنماطه.

خلاصة:

من خلال المعطيات الإحصائية والكيفية التي تم عرضها وتحليلها في هذه الورقة البحثية يمكن التوصل إلى حقيقة هامة، وهي أن العنف الأسري يعد من أخطر أشكال العنف التي تهدد كيان الأسرة واستقراره، وازدادت ظاهرة العنف الأسري انتشارا خلال العقدين الأخيرين نتيجة التحولات الاقتصادية التي شهدتها المجتمع الجزائري مما أثر في العلاقات الأسرية وأضحى العنف بأنواعه داخل الأسرة الجزائرية تعبير عن الأوضاع الاقتصادية المزرية من بطالة وفقر.

- (1) - معن خليل العمر. علم الاجتماع العنف. عمان: دار الشروق للنشر، 2010، ص 233.
- (2) - عبد العزيز بن علي، الغريب وناصر بن صالح العود. الحماية الاجتماعية لكبار السن. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007، ص 26.
- (3) - جهاد، الغرام وخالد بلجوهر. الجريمة والتحويلات الاجتماعية في الجزائر: رؤية سوسيولوجية. ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول الجريمة المعاصرة في المجتمع الجزائري. 25-26-27 ماي 2013، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، 2015، ص 127.
- (4) - نبيل، بوفليح. "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010". الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، (2013): ص 44.
- (5) - معمر، داود. "عوامل الفعل الإجرامي لدى الشباب الجزائري بمؤسسة الوقاية (سوق أهراس)". مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، (جوان 2012): ص 52.
- (6) - محمد، بوخلوف وآخرون. واقع الأسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري. الجزائر: دار الملكية للطباعة والنشر والتوزيع والإعلام، 2010، ص 203.
- (7) - مراد، ناصر. "التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر". مجلة التواصل، العدد 26، (جوان 2010): ص 149.
- (8) - جهاد، الغرام وخالد بلجوهر، مرجع سابق، ص ص 126-127.
- (9) - فوزية، مصابيح. "ظاهرة التسول في المجتمع الحضري الجزائري: دراسة ميدانية لعينة من المتسولين في ولايات الشلف - عين الدفلى - الجزائر - الطارف - بشار". رسالة دكتوراه علوم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2013-2014، ص ص 144-145.
- (10) - بلقاسم، سلاطنية و سامية حميدي. العنف والفقر في المجتمع الجزائري. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008، ص 148.

كل الحقوق
محفوظة